

الرباط في، الجمعية 10 أبريل 2020

إلى السيدات المحترمات والسادة المحترمين:
وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة
وزير العدل
رئيسة اللجنة الوطنية لحماية ضحايا العنف من النساء
السيد رئيس النيابة العامة
وزير الصحة

الموضوع: رسالة طلب تدخل استعجالي متوافق ومبادئ حقوق الإنسان بخصوص العنف ضد النساء خلال جائحة COVID-19.

بعد التحية
السيدات والسادة،

من نحن؟

المنظمات الموقعة أدناه، هي منظمات غير حكومية تقدم و توفر خدمات الاستماع والدعم للنساء ضحايا العنف في مختلف المناطق الحضرية، الشبه الحضرية و القروية عبر مجموع التراب الوطني. باعتبارنا منظمات تكرس جهودها لمنع ومكافحة العنف الأسري، العنف من داخل العلاقات الحميمة، الاعتداء الجنسي، والتحرش، فإننا نقدر مدى أهمية تلبية احتياجات النساء لضمان سلامتهن في ضل الوضع الجديد المفروض عليهن بسبب انتشار فيروس كورونا.

الغرض من هذه الرسالة؟

نراسلكم قصد التدخل السريع و الاستجابة للاحتياجات العاجلة لضحايا العنف الأسري والاعتداء الجنسي، الناتجة عن وباء فيروس كورونا 2019 (COVID-19) وما نتج عنه من اختلال، مع دعم البرامج المخصصة لهن، فمن الضروري أن تأخذ إجراءات الطوارئ، التي اعتمدها السلطات، بعين الاعتبار وبشكل آني ومباشر احتياجات النساء و كذا البرامج المخصصة لهن، مع الحرص على تمكين جميع المتدخلين وكل الأطراف المعنية من: - الفاعلين العموميين، المجتمع المدني والنساء ضحايا العنف - من إمكانية الولوج إلى المعلومات والمعطيات الخاصة ببرامج الدعم و تمكينها من الموارد اللازمة خلال هذه الأزمة.

الملاحظات الحالية: العنف ضد النساء في ضل COVID-19

مع إعلان حالة الحجر الصحي بالمغرب و مطالبة المواطنين والمواطنات بالبقاء في منازلهم، لن يخفى عنكم /كن /ن، أن المنزل هو المكان الأكثر خطورة، كما هو وارد في المسح الوطني الثاني المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط سنة 2019، حيث أكد على أن الفضاء المنزلي هو الأكثر تأثراً بالعنف، إذ تبلغ نسبة العنف المنزلي إلى 52% (6.1 مليون امرأة).

إن معدل العنف اتجه النساء جد مرتفع و من المرجح أن تزداد وثيرته تصاعدا بسبب التوترات التي بدأت تظهر جليا داخل الأسر نتيجة الضغوط النفسية المرتبطة بوضعية الحجر الصحي، والتي تفاقمت أيضا بسبب الضغوط الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة الناتجة عن البطالة و التوقف عن العمل وفقدان الدخل.

إن هذا الوضع المستجد ساهم في إنتاج و بروز أشكال و تعبيرات جديدة من العنف، فمن خلال عملنا مع النساء، و تواصلنا معهن عبر الهاتف و الرسائل النصية و الصوتية، عبرن عن قلقهن و خوفهن على أمنهن و سلامتهن، كما عاينا عدة حالات استغل فيها الأزواج الحجر الصحي من أجل ممارسة الضغط النفسي والإكراه الجسدي لإجبار زوجاتهم على التخلي عن حقوقهن. و هناك حالات لأزواج سبق لهم أن هجروا بيت الزوجية و/ أو توبعوا بعدم أداء النفقة، عادوا حاليا إلى المنزل نتيجة هذا الحجر الصحي مستغلين الوضع قصد الانتقام من زوجاتهم، و أيضا من أبنائهم في بعض الحالات. و هناك أيضا النساء اللواتي لديهن دعوى الطلاق في مراحلها الأخيرة أو نساء تنتظر تنفيذ أحكام النفقة، و جدن أنفسهن أمام تمديد واستمرار لمعانتهن، بسبب توقيف وتعليق الجلسات وإجراءات التنفيذ لأجل غير محددة.

وبسبب الوضع الاقتصادي والاجتماعي الموسوم بالهشاشة لفئة هامة من النساء، إضافة إلى فقدانهن لمصادر عيشهن وقوتهن اليومي بسبب هذا الوضع المستجد، مما يجعلهن أكثر تبعية وارتباطا اقتصاديا بالمعتدين، و بالتالي غير قادرات على ترك منازلهن و الخروج من وضعية العنف الخطيرة التي يعشنها ويعايشنها.

إن القيود المفروضة على التنقل، والوضعية الهشة للنساء ضحايا العنف، تحد من قدرة النساء على النجاة من وضعيات العنف، بسبب التواجد الدائم للمعتدي في المنزل والخوف من الاعتقال في حالة انتهاك إجراءات الحجر الصحي، وتوقف وسائل النقل، هي كلها أسباب تحول دون مغادرة النساء للمنزل و الحصول على الخدمات

السيدات المحترمات، السادة المحترمون،

بناء على ما سبق، وكما تعلمون/ن، إن النساء في هذا الوضع المستجد يحتجن أكثر من أي وقت مضى إلى الخدمات الصحية، الدعم الاقتصادي والاجتماعي، الحماية الأمنية و القانونية، بالإضافة للسكن الآمن والمستقر، خصوصا وأن هناك من المعتدين من هم واعون بان هذا الظرف يمكنهم من ممارسة العنف دون متابعة ودون عقاب، كما حصل مع إحدى النساء التي أشعرتنا بكون زوجها معتدي هدها مؤخرا قائلا: "شكرا لكورونا، الآن لن يهتم بك أحد أو يستمع إليك، فليس لك لمن تلجئين".

إن هذا الوضع المستجد يصعب من مهمات الجمعيات النسائية وكذا منظمات المجتمع المدني المهمة و العاملة في مجال حقوق النساء، من أجل التجاوب السريع والإيجابي مع احتياجات هؤلاء النساء من توفير خدمات الإيواء والدعم و المرافقة لهن وبالتالي الحد والتقليص من شعور الخوف لدى النساء ضحايا العنف و الإحساس بالتخلي عنهن، في ظل هذه الوضعية.

مقترحات سياسة الطوارئ

على تدابير الوقاية، الحماية والتعويض الواجبة للضحايا أن تضل سارية المفعول و متاحة لكافة النساء، على أن يتم تكييفها لتتماشى وشروط الوضع المستجد كالتالي:

ضمان الولوج والحصول على الحماية الأساسية سواء القانونية، الأمنية أو القضائية،

- إعطاء تعليمات للشرطة للانتقال الفوري إلى المنازل في حالة العنف المنزلي، حتى في حالة عدم وجود أمر من النيابة العامة؛
- إصدار أوامر الحماية الفورية كإجراء وقائي، حتى في حالة غياب أحكام جنائية نهائية أو حتى قبل الشروع في المتابعة أو غيابها؛
- إصدار توضيح بكون التنقل لحضور الجلسات، إلى المصالح الأمنية و غيرها من الخدمات المتعلقة بالعنف، تندرج ضمن "أسباباً ملحة أخرى" الواردة في شهادة التنقل الاستثنائية الممنوحة من أعوان السلطة؛
- التأكد من تمديد أو تعليق جميع آجالات التقادم أو تواريخ انتهاء أوامر الحماية السارية و كذا جميع المواعيد النهائية للإيداع و الاستماع و الجلسات المدرجة حاليا، إلى أن يتم تجاوز هذه الأزمة؛
- فرض العقوبة القصوى على جميع الجنح و الجرائم المرتبطة بالعنف المرتكب ضد النساء خلال هذه الفترة؛

- عدم تمتع المعتدين المحكوم عليهم بإحدى الجرائم المدرجة ضمن جرائم العنف ضد النساء، بأي عفو أو تخفيض من عقوباتهم الحبسية، مع التأكد من إشعار الضحايا باحتمال إطلاق سراح المعتدي و ضمان سلامتهم وأمنهم؛
- الولوج إلى الخدمات الأمنية، القانونية والقضائية من خلال مجموعة متنوعة من أنظمة الاتصال عن بعد، بما في ذلك الهاتف، تطبيقات الرسائل النصية و الصوتية، البريد الإلكتروني، والمنصات الإلكترونية من أجل إيداع الشكايات؛
- تواجده الأطر الطبية المكلفة بحلّايا العنف ضد النساء من داخل جميع المستشفيات، بما فيهم المخول لها صلاحية منح الشواهد الطبية؛
- مداومة هاتفية مع توفير رقم طوارئ مجاني، محلي يسهل تذكره من طرف النساء ضحايا العنف و يمكنهن الاتصال به طلبا للمساعدة الفورية، دون الحاجة إلى التوفر على رصيد للاتصال؛
- تنشيط خدمة الرسائل القصيرة SMS للطوارئ من أجل التبليغ عن العنف مع تحديد الموقع الجغرافي.

ضمان استقرار اقتصادي للنساء

- الاستفادة جميع النساء العاملات، بمن فيهن العاملات في القطاعات الغير مهيكلة و المياومات، من تعويضات البطالة وغيرها من الإعانات الاجتماعية؛
- استمرار المحاكم في البت في قضايا النفقة طوال فترة الطوارئ هاته، و ضمان تدابير الإنفاذ؛
- توسيع نطاق الاستفادة المزيد من النساء من صندوق التضامن العائلي.

ضمان سكن آمن و قار للنساء ضحايا العنف وأطفالهن

- تمكين الشرطة من إبعاد المعتدين عن المنزل الزوجي بشكل فوري حتى تتمكن النساء وأطفالهن من البقاء بشكل آمن في منازلهن؛
- استمرار مراكز الإيواء مفتوحة و تستقبل النساء، بما فيها المراكز المتعددة الوظائف الخاصة بالنساء في وضعية صعبة طوال فترة الأزمة.

ضمان إدماج جميع النساء

- التأكد من أن التدابير المتخذة، تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة لجميع الفئات من النساء ضحايا العنف، ومدى تأثير كورونا الفيروس عليهن - على سبيل المثال ، العاملات في الجنس، التلميذات والطالبات، النساء في وضعية إعاقة، النساء اللواتي لا يتمتعن بإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والمعلومات المتوفرة على الإنترنت، النساء المسنات، النساء المهاجرات بالمغرب وغيرهن).

توفير الموارد اللازمة للجمعيات

تعمل المنظمات الناشطة ميدانيا مع النساء ضحايا العنف، على تغيير و أقلمة تدخلاتها و برامجها بشكل كبير و بسرعة قياسية لمواصلة تلبية احتياجات النساء ضحايا العنف وأطفالهن بشكل أولي و من أجل ضمان سلامة وصحة منخرطيهما و العاملين بها، بالإضافة إلى انحراطها بشكل مكثف من أجل الحد من انتشار COVID-19.

لهذه الأسباب، فإن هذه المنظمات في حاجة ماسة إلى موارد ملائمة لضمان استمرارية خدماتها الحيوية. بما فيها الموارد البشرية والمادية، حتى تتمكن من توفير أماكن مناسبة لإيواء النساء ضحايا العنف كما إقامة مداوميهما، كما هي في حاجة إلى وسائل الاتصال و التكنولوجيا والرقمية لضمان تقديم خدمات الدعم عن بعد، و إلى اللوازم الأساسية للتقييم و النظافة، مع متطوعين قادرين على المداومة.

خلاصة

تواجه النساء ضحايا العنف المنزلي والاعتداء الجنسي مخاطرً شديدة، في الوقت الذي تقف فيه البرامج والأنظمة عاجزة عن التأقلم مع الوضع الحالي و الإجابة بالشكل المناسب، لذلك نلتمس ونطلب منكم /كن العمل على الاستجابة على الاحتياجات الاستثنائية و الخاصة للنساء في هذه الفترة من خلال استثمار المزيد من الموارد و العمل بشكل استعجالي على خلق التغييرات اللازمة في السياسة و في القوانين المرتبطة بالعنف ضد النساء.

نشكركم/كن على جهودكم/كن الهادفة و الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء في المغرب..

في انتظار ذلك،سيدي،سيدي،تقبلن/تقبلوا،منا فائق التقدير والاحترام

الجمعيات الموقعة:

- جمعية تفعيل المبادرات - بتازة
- جمعية الخير النسوية - الصويرة
- جمعية محاربة السيدا
- جمعية النواة للمرأة و الطفل - شيشاوة
- الجمعية المغربية منال لحقوق الطفل والمرأة - الجديدة
- جمعية الأفق الأخضر للتنمية المستدامة مركز تودة - جرسيف
- كجمعية التحدي للمساواة والمواطنة - الدارالبيضاء
- جمعية أمل للمرأة و التنمية - الحاجب
- جمعية صوت النساء المغربيات - أكادير
- جمعية المحصصات للتنمية البشرية - العرائش
- جمعية النور و العرفان - مراكش
- جمعية أوكسجين - ورزازات
- الهجرة و التنمية
- الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية
- رابطة نساء المغرب للتنمية و التكوين
- المنتدى المغربي للنساء - أسفي
- الائتلاف العالمي لمحاربة السيدا
- جمعية نادي المرأة فاطمة الفهرية - صفرو
- جمعية المرأة القروية و الطفل - المهاية
- جمعية خطوة للمرأة و الديمقراطية - مكناس
- الشبكة الامازيغية من اجل المواطنة ازطا امازيغ فرع الحاجب
- جمعية فضاءات مواطنة - الحاجب
- مركز حقوق الناس - جهة مراكش أسفي
- مركز إيواء النساء ضحايا العنف - قلعة سراغنة و تامالالت
- مؤسسة المرأة الخضراء - الرباط

جمعية تطوعات نسائية - مكناس
شركاء للتعبئة حول القانون MRA